

## الرياض تسترسل في الأحكام السياسية: 36 مواطنًا يواجهون الإعدام



لم تشفع المطالبات الدولية والانسانية عند سلطات النظام السعودي لوقف جرائمها الحقوقية، وما تصدق محكمة الاستئناف على أحكام إعدام معتقلين ما سمي بـ"خلية الكفاءات"، إلا دليلاً حديداً على أن الرياض مستمرة بسياسة العقاب الجماعي والطائفية.

تقرير رامي الخليل

36 شخصاً من شيعة القطيف والأحساء والمدينة المنورة باتوا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بحقهم، وذلك بعدما صادقت محكمة الاستئناف على أحكام إعدام من سُمّتهم السلطات بـ"خلية الكفاءات".  
وفيما بات تنفيذ الأحكام في خانة شبه المؤكد، يبدو أن النظام السعودي قرر الاستمرار في سياسة التنكيل الشامل الذي بدأه بحق أبناء الطائفة الشيعية، عقاباً لهم على مطالبيهم الحقوقية. ينظر النظام السعودي، الذي يرى في التظاهرات والمطالب الحقوقية خطراً وجودياً عليه، إلى أصحاب الكفاءات العلمية والأكاديمية على أنهم التهديد الكبير، وهو سُخْرَ القضاء وسيلةً لتحقيق مبتغاهم بـ"إقصائهم، ضارباً عرض الحائط كل المطالبات الدولية والحقوقية التي نادت بضرورة الامتناع عن تنفيذ تلك الإعدامات، نظراً إلى ما يشوبها من تعذيبات ومتطلبات، وقد اعتمدت المحاكمات على اعترافات جرى استخراجها من المعتقلين وهو تحت التعذيب.

يسعى النظام السعودي، من خلال الأحكام التي صدرت بحق أصحاب الكفاءات الذين تم اعتقالهم بتهمة "التجسس لصالح إيران"، مروراً بأحكام الاعدام التي صدرت بحق 14 شخصاً من ضمن ما سُمِّته الداخلية بـ"خلية 24" ، والذين اعتُقلوا لمشاركتهم في احتجاجات وتظاهرات مطلبية بدءاً من العام 2011

وغيرهم، يسعى إلى التأكيد على أن نيل هذه الفئة الشعبية لحق المواطنَـة أمر لن يتحقق، بل إنه حرص على تثبيت أنه لن يوفر أي من قوته حتى يحافظ على الوضع القائم، من استخدام الآلة العسكرية التي تستبيح أمن بلدة العوامية مروراً بتسخير وسائل الإعلام للتحريض ضد الطائفة الشيعية وتصوير ابنائها بأنهم عملاء لإيران،وصولاً إلى استغلال القضاء وتوظيفه لتصفية كل معارض سياسياً وجسدياً.